

شكل سؤال النهضة الهاجس الرئيسي الذي انطلقت منه غالبية الكتابات العربية التي تنتمي إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أو ما تعارف العرب على إطلاق اسم "عصر النهضة" عليه، لقد كان هذا السؤال بالنسبة لهم مركزياً مقارنةً مع الأسئلة الأخرى التي اختصرت لحسابه، وهكذا لم نعتز في نصوصهم على بلورة لمشروع اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي طالما أن المسألة ارتبطت بالسياسي الذي بيده الحل والعقد، فكل الأسئلة كانت تبدأ منه وتنتهي إليه، والسياسي في ذلك لا يختصر في رأس الدولة أو الملك أو الأمير بقدر ما كان تداخله واضحاً في ثنايا الفقيه والمربي والمفكر، ومراجعة نصوص الطهطاوي والأفغاني ومحمد عبده تكشف الرهان على السياسي باعتباره مبتدأ النهضة وخبرها. المشروع السياسي سنتبلور معالمه على أساس أنه مشروع أمة تطلب التحرر من الاستعمار عدوها الخارجي، والتخلف عدوها الداخلي، وكان من الطبيعي بعد ذلك أن تغيب التفاصيل لحساب الرؤية الكلاسيكية الشمولية في النهضة والتقدم، إلا أن هذه الأفكار جميعها ستصل إلى نهاياتها مع مفكري القومية العربية والرواد الأوائل كساطع الحصري وزكي الأرسوزي وقسطنطين زريق وميشيل عفلق وغيرهم، الذين سنتنصرهم معهم الأمة في الدولة على غرار نموذج الدولة القومية الأوروبية كما أشار إلى ذلك جمال باروت في كتابه (النهضة والدولة والحداثة: مراجعات نقدية).

الفلسفة التقليدية في الفكر القومي هي نظرية قومية ثقافية تحكمها ثلاثة أنساق نظرية أساسية هي: النسق اللغوي العنصري والنسق اللغوي التاريخي والنسق اللغوي الروحي، فساطع الحصري كان قد ركز على مفهوم وحدة الأصل للأمة العربية القائم على أساس الوحدة في اللغة والاشترك في التاريخ، غير أن هذا المفهوم الحصري لا يقع في أي حيز من حيزات الفضاء العنصري، ذلك أنه يربط الأمة دوماً باللغة والتاريخ، أما الأرسوزي فكان أول من صك نظرية الأمة-اللغة في النظرية التقليدية، وميز بين العهد البدائي الذي هو العهد العربي الجاهلي ويعتبره العهد الذهبي للأمة العربية وبين العهد اللاحق الذي تصح فيه الأمم مشتقة وهجينة، لذلك فالبعث القومي لا يتحقق للأمة العربية إلا بالعودة إلى جاهليتها وبناءً على ذلك تكون وحدة اللغة والتاريخ الأساس في تكوين الأمة وبناء القومية، ويتفق الحصري مع ذلك، إذ أراد لنظريته في القومية العربية أن تتسق مع نظريته القومية العامة وخاصةً الجرمانية التي تتلخص في الأمة-اللغة بشكل تذوب فيه الهويات وتنصهر لتعيش في عالم لغوي واحد، وهذا ما حول نظريته القومية إلى أشبه بالمفهوم الصامت غير القابل للتعدد والتنوع، ويتجلى ذلك في رفضه تأسيس العروبة على التنوع وفي رفضه لمفهوم الدولة ودورها في تكوين الأمة، إذ بقي مصرّاً على الفصل بين الأمة والدولة، معتبراً أن الأمة تامة وإن كانت دولها متعددة، ويعني ذلك أن الأمة تسبق الدولة، كما يعني أن الأمة تبقى أمة ولو كانت في دول متعددة أي لو ظلت محرومة منها لإقامة دولتها القومية.

وهكذا فالحصري لم يستطع أن يفهم أن منطق الدولة -أي دولة- هو منطق قومي بالضرورة، أي أنه منطق توحيدي للإدارة والتعليم والجيش وفي كثير من الأحيان للاقتصاد، وبالتالي فإن منطق الدولة يرسي منطقاً توحيدياً للجماعة الواقعة في مجالها السياسي، ويضطلع إلى حد بعيد بوظيفة تحقيق الاندماج والتكامل الاجتماعي أي ما يسمى "بناء الأمة".

أما النسق اللغوي الروحي فينتقل من الأمة "وحدة روحية" تحدد شخصية الأمة الخاصة وتميز رسالتها إلى العالم، وكان قسطنطين زريق أول من بلور هذا النسق معتبراً أن القومية في جوهرها ليست سوى حركة روحية ترمي إلى بعث قوى الأمة الداخلية، وهكذا يتم الربط ما بين شخصية الأمة العربية ورسالتها، إلا أن ميشيل عفلق كان أول من طور مفهومي الشخصية والرسالة، فالبعث لديه هو الكشف عن الجوهر وتوكيد للقيم الروحية التي ينبع منها الدين، فالأمة وحدة روحية مثالية كما عبر أحدهم عن منظومة عفلق الفكرية، وبالتالي فاللغة باعتبارها عامل التوحيد العربي تذوب في الروح ولا تظهر إلا تماماً كمظهر من مظاهر الروح أو كخاصة أثنو-سيكولوجية تكمن خلفها ماهيات روحية خاصة بالأمة نفسها.

ربما يكمن الخلل الرئيسي في النظرية القومية التقليدية في أنها لم تدرك كنه الدولة القطرية، بل اعتبرتها مجرد هيكل كرتوني زائل لا محالة، إذ كانت تطمح لإقامة دولة عربية فلم تر ضرورة في الوقوف كثيراً عند محددات الدولة القطرية وغاياتها، لذلك يمكن اعتبار النظرية القومية التقليدية بأنها نظرية في الأمة وليست في الأمة-الدولة، وتتملي هذه النظرية علاقات اتحادية أكثر منها وحدوية، وهذا ما يفرض علينا النظر في مفهوم القومية والأمة من أجل استئناف وإعادة بناء علاقة جديدة ما بين الدولة والأمة لا تقوم على صيغة الدولة-الأمة بل على ما بعدها، أي في إطار دولة متعددة القوميات.

وهذا ما يطرح علينا التساؤل الأشبه بسؤال البيضة أولاً أم الدجاجة، فمن سبق من بالتكوين؟ الدولة أم الأمة؟ وإذا كان هذا السؤال قد غدا تقليدياً، فإن إعادة التفكير فيه في الوقت الحالي تندرج في إطار النظر في تأسيس علاقة جديدة بينهما، ذلك أن العلاقة بين الدولة والأمة ليست علاقة بين شيئين منفصلين، بل علاقة ما بين شيئين يعزز كل منهما الآخر ويتكرر فيه، أي بشكل أدق إنها علاقة بين شيئين مباطنين لبعضهما على حد تعبير باروت ذاته، إذ تتكرر الدولة في الأمة بقدر ما تتكرر الأمة في الدولة، فبنموذج الدولة لمجرد أنه دولة هو قومي بطبيعته، حتى وإن كان يتبنى أيديولوجيا غير قومية أي أنه يقوم موضوعياً بحكم طبيعته على إنتاج هوية مركزية شاملة تشكل أو تفترض نفسها محور الولاء والانتماء الشاملين، إلا أن النظر في التاريخ السياسي العربي المعاصر يروي كيف تحولت الدولة القومية إلى عدة للأمة على حد تعبير برهان غليون في كتابه (المحنة العربية: الدولة ضد الأمة) وغدت أقرب ما يكون إلى اسمنت بيروقراطي بتعبير باروت، وتقلصت إلى حدود جهاز سلطة بالمعنى الضيق للكلمة، كما تعرضت

مصادر شرعيتها إلى كثير من التآكل، ولم يعد المجتمع يتعرف على نفسه فيها. إن ما يواجهه الآن هو إشكالية توطئها في حقائق مجتمعها، إذ لم تزل أقرب إلى نموذج الدولة ما بعد الاستعمارية، لكن إذا كان نموذج الدولة قد انقلب إلى ضده، وتحولت الدولة من راعية لمواطنيها إلى منتهكة لحقوقهم وإنسانياتهم بشكل دائم ومستمر، فأين يكمن الخروج من ذلك ؟

هل يكون بالبحث عن نموذج سياسي يحطم شكل الدولة ولا يعترف به، أم أن العودة عن هذا النموذج لم يعد ممكناً ؟ هنا يبدو خط العودة مشكوكاً بقدرته على أداء وظيفته التي ربما تحققه للدولة بشكلها المدني، لذلك فإنه علينا أن نفهم مع الدولة ضد الدولة حسب تعبير شهير لدافير أثير .

وما يجعل التفكير في نموذج الدولة ملحاً وراهناً هو تآكل وظائفها السيادية باستمرار مع تصاعد وتيرة العولمة وما تعنيه من تحرير للسوق الدولية من الضوابط الجمركية والقانونية والسياسية القومية بحيث يبدو نموذج الدولة مستقبلاً أشبه بالافتراض النظري والاعتباري من الوجود العملي والفعلي، ولكن ما هو المستقبل المنظر لسيادة العولمة التي تفترض تقليص وظائف الدولة وتحجيمها، وهل ستقام عندئذٍ دول عليا فوق الدول الراهنة؟ تبدو الإجابة على هذا السؤال مرتبطة بإشكالية مصير الدولة-الأمم، ولما كانت العولمة تلغي الكيان القومي والتصور القانوني للسيادة الوطنية، إذ تجردها من قسم كبير من تدخلاتها لصالح مؤسسات فوق حكومية أو نواة دولة فوق وطنية، فإن الوجه الآخر للعولمة يكمن في أنها لا تلغي دولة-الأمم، بل تنتقص منه وتجعله متقادماً وتعمل على تفكيكه وتمعن في تمزيقه، إننا لن نشهد بروز دولة جديدة فوق الأمم كما يرى بولانتزاس، وإنما تصدعت الوحدة الوطنية التي تقوم عليها الدول-الأمم، لذلك فمفاعيل العولمة السلبية على الدول الوطنية تظهر في تمزيق وحدتها الوطنية وفي إعادتها إلى نموذج ما قبل الدولة، في حين أن العولمة تبدو لدول الشمال أكثر قدرة على السيطرة وعلى التحكم بالأسواق الداخلية والوطنية، وهذا ما يمهد لظهور منظومة "إمبريالية عليا" تختلف عن نموذج الإمبريالية كما صيغ في عشرينيات هذا القرن العشرين، إلا أنه يتفق معه في وظائفه وغاياته النهائية .

رضوان زيادة